المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
حـــول

مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

رئيس اللجنة
السيد رحال المكاوي

مقرر اللجنة
السيد عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2019-2020
دورة أبريل 2020

محتوى التقرير

- ورقة تقنية
- التقديم
- مشروع القانون كما أحيل على اللجنة وو افقت عليه
- عرض السيد الوزير
- نص مشروع المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية
- ورقة إثبات حضور السادة المستشارين
- ملحق: تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية عن مشروع المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

ورقة تقنية

ورقة تقنية

* رئيـــس اللجنـــــة: السيد رحال المكاوي

* مقـــرر اللجنـــــة: السيد عبد الصمد مريمي

* الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقرير:

- السيد عبد الكريم أمزلزي رئيس مصلحة اللجنة

- السيد مصطفى شكيل: إطار اللجنة

- السيدة بشرى زجلي - الآنسة سناء النضضاني : كتابة اللجنة

* تاريخ إحالة مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية على اللجنة: 30 أبريل 2020

* تاريخ الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 : 4 ماي 2020

* عدد اجتماعات اللجنة: اجتماع واحد

* عدد ساعات العمل: ساعة عمل

* نتيجة التصويت على مواد مشروع القانون وعلى مشروع القانون برمته: الإجماع بدون تعديل.

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية (كما وافق عليه مجلس النواب).

تدارست اللجنـــة مشروع القانون المذكور في اجتماعها المنعقد يوم الاثنين 4 ماي 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة وبحضور السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبحضور عضو واحد عن كل فريق أو مجموعة برلمانية في إطار تنزيل التدابير الاحترازية المتخذة للوقاية من تفشي وباء فيروس كورونا.

وحري بالذكر، أن اللجنة سبق لها وأن عقدت اجتماعا بتاريخ 7 ابريل2020، وذلك خلال الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2019 ودورة أبريل 2020، تدارست من خلاله مشروع مرسوم بقانون 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، ووافقت عليه بالإجماع.

في البداية، قدم السيد الوزير عرضا أوضح من خلاله أنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد- 19" على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، يتوقع أن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، وذلك جراء تأثر مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، بالإضافة الى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

وأضاف أنه ولتمكين بلادنا من توفير حاجياتها من العملة الصعبة، خاصة عبر اللجوء الى الأسواق الدولية للاقتراض، أصـــدرت الحكومة بعد موافقـة لجنـتي المالية بالبرلمـــان، بتـاريخ 7 ابريل 2020، المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 ابريل 2020، وذلك طبقا لأحكام الفصل 81 من الدستور.

وأفاد أن هذا المشروع قانون يهدف الى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور، وذلك بعرض المرسوم بقانون السالف الذكر على البرلمان للمصادقة عليه خلال الدورة العادية الحالية.

هذا، وأكد أن الأمر يتعلق بإجراء استثنائي تُمْليه الظرفية غير المسبوقة التي تعيشها بلادنا مثلها مثل سائر الدول جراء جائحة فيروس كورونا، والهدف منه هو الترخيص لتعبئة موارد إضافية خارجية، من جهة لأجل توفير مستوى كافٍ من العملة الصعبة يُمَكِّن اقتصادَنا من الحفاظ على قدرته على تلبية احتياجات بلادنا من مواد مستوردة أساسية وغذائية وطاقية، إضافة الى تغطية التزاماته الخارجية وأداء خدمة الدين الخارجي، ومن جهة أخرى المساهمة في تمويل عجز الميزانية الى جانب التمويل الداخلي. كما أن من شأن التمويلات الخارجية أن تمكن من ضخ سيولة إضافية بالنظام البنكي الشيء الذي سيعزز من قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

بعد فتح باب المناقشة، أثيرت ملاحظة شكلية حول سبب عدم تضمين مشروع القانون لنص المرسوم بقانون المعروض للمصادقة عليه.

كما تم التساؤل عن مدى تأثير هذه التمويلات الخارجية الإضافية على التوازنات المالية للبلاد، وعن المبالغ التي تمت تأديتها في إطار الاستفادة من خط الائتمان والسيولة (LPL) مع صندوق النقد الدولي، فضلا عن الغاية من هذا الاقتراض الخارجي، وفيما إذا كان يرتبط بحاجة البلاد الى العملة الصعبة.

وأشار أحد السادة المستشارين الى أن بعض المنابر الإعلامية أفادت أن المغرب لا يزال يستورد بعض المنتجات والمواد التي تعتبر من الكماليات مما يؤدي الى تبديد رصيد احتياطي العملة الصعبة في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

هذا، وأكد بعض المتدخلين على ضرورة المراهنة على المستثمرين المغاربة وتشجيعهم بدل التركيز على الاستثمارات الأجنبية لوحدها، بالإضافة الى التفكير في قانون مالي تعديلي عوض الإتيان بمثل هذه المبادرات التي تبقى ترقيعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن خط الائتمان والسيولة (LPL) مع صندوق النقد الدولي هو بمثابة بوليصة تأمين يمكن استخدامه عند حدوث صدمات في المجال الاقتصادي، مستحضرا حدة جائحة فيروس كورونا التي أوقفت عجلة الاقتصاد الوطني والعالمي.

وفي هذا السياق، أوضح أنه عوض أخذ دين لخزينة المملكة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على أن يتم وضع حوالي 30 مليار درهم كوديعة في بنك المغرب لمدة 5 سنوات بسعر فائدة يقارب معدل 1,5 %.

كما أضاف أن خط الائتمان تؤدى عنه عمولة في حالة عدم استعماله، أما حين يستعمل فتسترجع هذه العمولات وتؤدى فوائد على المبالغ المستخرجة فقط.

هذا، وأوضح أنه بالرغم من العجز الذي كان يعرفه الميزان التجاري للمملكة إلا أن المغرب كان يتوفر على حجم مهم من العملة الصعبة في ميزان الأداءات بفضل مجموعة من القطاعات المنتجة كالسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، إلا أن هذه السنة عرفت نقصا مهما نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها هذه الجائحة وأن هذا الوضع سيعرف زيادة مع مرور الوقت.

وبخصوص موضوع تصنيف المغرب من قبل وكالات التصنيف العالمية، أكد أن هذا الأمر مهم بالنسبة للبلاد عند الخروج الى الأسواق الدولية للتمويل كونه يحدد نسبة المخاطر وكذا أسعار الفائدة.

هذا، وفي اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 4 ماي 2020، وافقت اللجنة على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، بالإجماع بدون تعديل.

مقرر اللجنة

عبد الصمد مريمي

مشروع القانون كما أحيل على اللجنة ووافقت عليه

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 26.20

يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320

الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020)

المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

(كما وافق عليه مجلس النواب في 30 أبريل2020)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 26.20
يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320
الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020)
المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

مادة فريدة

يصادق على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

عرض السيد الوزير

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم مشروع القانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

04 ماي 2020

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم مجددا لتقديم مشروع القانون رقم 26.20 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

ومما لاشك فيه أنكم تعلمون بأنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، يُتَوقَّعُ أن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، وذلك جراء تَأَثُّر مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

ولتمكين بلادنا من توفير حاجياتها من العملة الصعبة، خاصة عبر اللجوء إلى الأسواق الدولية للاقتراض، أصدرت الحكومة، بعد أن وافقت لجنتكم الموقرة ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، بتاريخ 7 أبريل 2020، المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 أبريل 2020، وذلك طبقا لأحكام الفصل 81 من الدستور الذي ينص في فقرته الأولى على أنه "يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية.".

ويهدف مشروع هذا القانون إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور، وذلك بعرض المرسوم بقانون السالف ذكره على مجلسكم الموقر للمصادقة عليه خلال دورته العادية الحالية.

وأود التأكيد بأن الأمر يتعلق بإجراء استثنائي تُمليه الظرفية غير المسبوقة التي تعيشها بلادنا مثلها مثل سائر الدول جراء جائحة فيروس كورونا، والهدف منه هو الترخيص لتعبئة موارد إضافية خارجية، من جهة لأجل توفير مستوى كاف من العملة الصعبة يمكن اقتصادنا من الحفاظ على قدرته على تلبية احتياجات بلادنا من مواد مستوردة أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماته الخارجية وأداء خدمة الدين الخارجي، ومن جهة أخرى المساهمة في تمويل عجز الميزانية إلى جانب التمويل الداخلي. كما أن من شأن التمويلات الخارجية أن تمكن من ضخ سيولة إضافية بالنظام البنكي الشيء الذي سيعزز من قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني.

وينبغي بهذا الصدد، الاعتزاز بالثقة والدعم المعبر عنهما من طرف شركائنا الماليين الدوليين سواء الثنائيين أو متعددي الأطراف لدعم التدابير المتخذة من طرف بلادنا للحد من آثار هذه الأزمة على كل المستويات، مما سيتيح لنا الحصول على التمويل الخارجي بشروط ميسرة.

ولابد هنا من توضيح مسألة هامة، وهي أن تحديد المبالغ التي ستتم تعبئتها عبر اللجوء إلى القروض الخارجية، يرتبط بالتقييم الدقيق لمدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وعلى احتياطي بلادنا من العملة الصعبة. وبطبيعة الحال هذا له ارتباط بالمدة الزمنية التي ستستغرقها هذه الجائحة، وبطريقة الخروج من الحجر الصحي، ومدى سرعة تعافي الاقتصادين العالمي والوطني بعد اندثار هذه الجائحة.

ونحن اليوم نشتغل على عدة سيناريوهات، حيث قمنا بداية بسحب التمويلات التي تتميز بإجراءات سحب سريعة من أجل توفير مبالغ مهمة من العملة الصعبة.

وهذا ما تم فعلا بخصوص خط الائتمان والسيولة (LPL) مع صندوق النقد الدولي (حوالي 30 مليار درهم) والذي يمكن اعتباره وديعة في بنك المغرب لن ترفع من دين خزينة المملكة، و الخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي (270 مليون دولار) . وتعكس هذه التمويلات مدى ثقة المؤسسات المالية الدولية في صلابة الاقتصاد المغربي.

ويندرج سحب هاتين الأداتين، ضمن السياسة الاستباقية و الاحترازية التي نتبعها لإدارة مخاطر الاقتصاد الكلي سواء في مجال تعزيز مخزون العملة الصعبة أو في مجال دعم الجهود المبذولة للتعامل مع الآثار المالية السلبية للكوارث بما فيها مخاطر انتشار الأوبئة.

ومن جهة أخرى ، وفي إطار علاقات التعاون المالي التي تربط المغرب مع مجموعة من الشركاء الدوليين، بدأنا بإجراء مشاورات مع أهم المقرضين الخارجيين سواء الثنائيين كفرنسا، ألمانيا واليابان أو متعددي الأطراف كالبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية و صندوق النقد العربي والصناديق العربية و الاسلامية و البنك الأوربي للاستثمار لتحديد المبالغ الإضافية التي يمكن تعبئتها زيادة على تلك التي كانت مبرمجة قبل ظهور الجائحة.

كما شرعنا منذ مدة في التحظير لإصدار سندات دولية في السوق المالي الدولي، حيث سيتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة. ويعتبر تأكيد تصنيف المغرب في مستوى "استثمار Investment Grade "من قبل وكالتي التصنيف Standard & Poor's وFitch Ratings في ظرفية عرفت خلالها عدة دول تخفيض مستوى

تصنيفها، مؤشرا إيجابيا سيعزز ثقة المستثمرين الأجانب في بلادنا، وسيساهم في تحسين شروط هذا الإصدار.

إلا أنه في المقابل، يجب التأكيد على أن إلغاء سقف الاقتراض الخارجي لا يعني الإفراط في تعبئة القروض الخارجية وذلك للأسباب التالية :

1. الموارد الخارجية المتاحة ليست متوفرة بصفة متناهية خاصة في الظروف الحالية حيث أن كل الدول تتطلع للحصول على نسبة من هذه الموارد. كما أن كل الجهات المُقرضة تضع أسقفا لمقترضيها لا يمكن تجاوزها.
2. بالنظر لاستراتيجية تدبير الدين المتبعة من طرف بلادنا منذ عدة سنوات والتي تأخذ بعين الاعتبار تخفيض كلفة التمويل والتحكم في المخاطر وتطوير سوق سندات الخزينة الداخلي، فإن الموارد الداخلية تعد أهم مورد تمويل بالنسبة للخزينة في حين أن الموارد الخارجية، رغم أهميتها، هي موارد مكملة تدخل في إطار تنويع مصادر التمويل.

ويضاف إلى كل ذلك، أن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ستتخذ كافة الاحتياطات فيما يخص تدبير المخاطر المرتبطة بالدين، ولن يؤثر الرفع من سقف القروض الخارجية بشكل كبير على محفظة دين الخزينة والتي لا تتعدى حصتها الحالية 20% من مجموع هذه المحفظة.

السيدات والسادة،

لقد كانت تلكم أهم المعطيات التي آثرت أن أتقاسمها معكم بخصوص مشروع القانون رقم 26.20 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

ولابأس أن أستغل مناسبة هذا اللقاء لأقدم لكم بإيجاز أهم التدابير التي اتخذتها بلادنا بقيادةٍ ملكية رشيدة لمواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا "كوفيد - 19".

وبداية لابد من التذكير بأن العالم بأسره يواجه أخطر أزمة عرفتها الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدت التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة، إلى اضطرابٍ وتعميقٍ حالة عدم الوضوح بخصوص آفاق تطور الاقتصاد العالمي.

وقد كان المغرب، تحت القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، من أوائل الدول التي اتبعت نهجاً استباقياً في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء كوفيد 19، من خلال إغلاق الحدود وإعلان "حالة الطوارئ الصحية" وتقييد الحركة بمجرد ظهور الحالات الأولى للإصابة ببلادنا، كوسيلة لا مَحيدَ عنها لإبقاء هذا الفيروس تحت السيطرة.

فقد وضعت بلادنا على رأس أولوياتها الهاجس الإنساني، عبر توفير كل الإمكانيات الضرورية التي تضمن الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين المغاربة. هذا مع العمل في نفس الوقت على اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان لوازم العيش الأساسية لجميع المغاربة و صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة. و أودُّ هنا أن أُؤازر العائلات التي فقدت دويها بسبب هذه الجائحة و تلك التي لازالت تقاوم هذا المرض أدعو لها في هذا الشهر المبارك بالشفاء.

ومما لاشك فيه أن الآفاق الاقتصادية للمغرب ستتأثر بالتداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد- 19، حيث أدى اضطراب سلاسل الإنتاج والتموين

على مستوى العالم موازاة مع قرارات إغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية والبحرية، وتطبيق الحجر الصحي إلى تضرر مجموعة كبيرة من القطاعات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، وحرصا من جلالة الملك حفظه الله على توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة على المستوى الصحي والحد من آثارها على المقاولة الوطنية وعلى القدرة الشرائية لأرباب الأسر المغربية الذين توقفوا عن العمل بفعل هذه الأزمة، فقد أعطى جلالته تعليماته السامية بإحداث صندوق خاص لتدبير ومواجهة جائحة فيروس كورونا. وقد حظي هذا الصندوق الذي خُصصت له **10 ملايير درهم** من الميزانية العامة للدولة وساهمت فيه الجهات بـ **1,5 مليار درهم**، بانخراط كبير لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي سواء تعلق الأمر بالفاعلين المؤسساتيين أو القطاع الخاص أو المواطنين. ولا يمكنني هنا إلا أن أنوه بالروح التضامنية التي أبان عنها المواطنون المغاربة في هذه الظرفية الصعبة التي تمر بها بلادنا. كما لا يفوتني التنويه بالسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلهم الإيجابي والسريع بخصوص إحداث هذا الصندوق.

وقد بلغ مجموع موارد هذا الصندوق إلى حدود يوم الخميس 30 أبريل ما مجموعه **32,2 مليار درهم**، في حين بلغت نفقاته ما مجموعه **6,7 مليار درهم** خُصِّصت منها **2 ملايير درهم** لوزارة الصحة لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، مما مكن إلى حد الآن من اقتناء 460 سرير للإنعاش و580 سرير استشفائي عادي و410 جهاز للتنفس. هذا، وسنحرص على مواكبة وزارة الصحة بما يلزم من إمدادات مالية لمواكبة حاجياتها وفقا لتطور الوضعية الوبائية ببلادنا.

كما سيُمكن هذا الصندوق من تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الوطني لامتصاص الصدمات السلبية التي سبّبها هذا الوباء فيما يخص انخفاض أو توقف النشاط في بعض القطاعات وفُقدان مناصب الشغل الناتج عنها.

وقد تم تدقيق هذه التدابير من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية التي تم إحداثها من طرف الحكومة لهذا الغرض، اعتماداً على نظام الرصد الاستباقي، ويتعلق الأمر، فيما يخص الأجراء المصرح بهم في القطاع المهيكل، وكذا الاسر العاملة في القطاع غير المهيكل، بالتدابير التالية:

أولا: منح **تعويض شهري جُزافي صافي بقيمة 2000 درهم** خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، إضافة إلى التعويضات العائلية وخدمات التأمين الصحي الإجباري، لفائدة الأجراء المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المتوقفين مؤقتا عن العمل والمنتمين للمقاولات المنخرطة في هذا الصندوق التي توجد في وضعية صعبة نتيجةً لجائحة فيروس كورونا. وقد تم اعتماد مرسوم يحدد شروط وقواعد الاستفادة من هذه التعويضات، موازاة مع تبسيط مساطر التصريح، بحيث أصبح بالإمكان القيام بالتصريحات أسبوعيًا ابتداء من أبريل 2020.

وفي هذا الإطار، تم إحداث اللجنة المكلفة بالبث في ملفات المقاولات التي أعلنت عن توقف أكثر من 500 أجير عن العمل مؤقتا، أو تسجيل انخفاض في رقم معاملاتها بنسب تتراوح بين 25% و 50%.

وتجتمع هذه اللجنة، المؤلفة من ممثلين عن الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية والتشغيل والقطاعات المعنية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، كل يوم في الساعة

الثانية بعد الزوال للبث في الملفات المصرح بها في اليوم السابق عبر البوابة المخصصة لذلك من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبحسب الأرقام التي تمّ تحصيلها إثر التصريحات التي تم الإدلاء بها برسم شهر مارس عبر بوابة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) للاستفادة من التعويضات التي تم منحها لمنخرطيها المتضررين فإن 132.000 مقاولة من أصل 216.000 المنخرطة في الصندوق أقرت بأنها تضررت بفعل هذه الجائحة وصرحت بما يفوق **800.000 أجير ومستخدم** متوقف مؤقتاً عن العمل. ويُتوقع أن يصرف الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا حوالي **ملياري درهم شهرياً.**

ومن جهة أخرى، يمكن للأجراء الاستفادة كذلك من تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الاستهلاك وقروض السكن) إلى غاية 30 يونيو 2020.

ثانيا: دعم أرباب الأسر المتوفرين على بطاقة نظام المساعدة الطبية "راميد"، والمتضررين من تداعيات الحجر الصحي المطبق، بتعويض يتراوح بين 800 درهم و1200 درهم، وذلك حسب عدد أفراد الأسرة.

وقد بلغ عدد الأسر المعنية بالمساعدة بعد مراقبة اتساق التصريحات حوالي **2 مليون و300 ألف** مثّل فيها العالم القروي **38%.** وقد جُندت لتدبير هذه العملية فرق متخصصة في الميدانين المعلوماتي والمالي. وتم تطوير برامج معلوماتية في وقت قياسي مع اعتماد الهاتف المحمول وسيلةً للتواصل مع أرباب الأسر. و ما كان منذ أشهر صعب المنال أصبح في بضعة أيام منهجية جديدة اعتمدتها ثلة كبيرة من المواطنات والمواطنين. و أغتنم هذه الفرصة لتحية كل المغاربة المستفيدين من هذه المساعدات على امتثالهم لشروط السلامة الصحية وعلى انضباطهم. وفي هذا الصدد تمَّت تعبئة حوالي 16000 نقطة للتوزيع بما فيها الشبابيك الأتوماتكية. ولا يمكننا إلا أن نعتز

بالنجاح الكبير لهذه العملية التي مكنت إلى غاية يوم الأحد 26 أبريل من توزيع حوالي 80% من المساعدات المالية على الأسر المعنية في كل أنحاء المغرب بما في ذلك العالم القروي، وفي ظل الاحترام التام للشروط الصحية المفروضة. ولازالت العملية مستمرة إلى حد الآن.

ثالثا: دعم الأسر التي تعمل في القطاع غير المهيكل ولا تستفيد من خدمة راميد، بتعويض بنفس المبالغ التي استفادت منها نظيرتها التي تتوفر على بطاقة راميد. وقد بلغ عدد الأسر المعنية بالمساعدة بعد مراقبة اتساق التصريحات التي أُودعت بالموقع "www.tadamoncovid.ma " حوالي **مليوني أسرة**. وقد تم الشروع في توزيع هذا الدعم فعليا انطلاقا من يوم الخميس 23 أبريل.

وهكذا ستستفيد **4 ملايين و300 ألف أسرة** تعمل في القطاع غير المهيكل من دعم الصندوق الخاص الذي أُحدث بتعليمات ملكية.

السيدات والسادة،
إلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء المتوقفين مؤقتا عن العمل والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، فقد أقرت لجنة اليقظة الاقتصادية مجموعة من التدابير لفائدة المقاولات المتضررة جراء هذه الجائحة، وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة.

وأخص بالذكر التدابير التالية:

1. منح **تعويض شهري جُزافي صافي بقيمة 2000 درهم** لفائدة الأجراء المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المتوقفين مؤقتا عن العمل موازاة مع تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2020؛

2. تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار (leasings) حتى 30 يونيو؛
3. تفعيل خط ائتماني إضافي للقروض من طرف صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات التي تدهورت خزينتها بسبب تراجع نشاطها بما في ذلك المقاولات العاملة في قطاع العقار. وقد عرفت هذه التدابير إقبالاً كبيرا سواء من طرف الأشخاص الذاتيين أو من لدن المقاولات، حيث:

- بلغت طلبات تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار 416000 طلب تهم 33 مليار درهم. تمت معالجة وقبول 310000 طلب ورفضت 5% منها، ولازالت باقي الطلبات في طور الدراسة.
- وناهزت القروض الإضافية المضمونة من طرف الدولة عبر ضمان أكسجين، والذي تم إحداثه لمساندة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 500 مليون درهم، ما مجموعه 9000 قرض بمبلغ إجمالي يفوق 3,7 ملايير درهم رُفض منها 124 طلب أي أقل من 1.5%.

4. تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها للسنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم، من الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020 إذا رغبت في ذلك؛
5. تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز (ATD) حتى 30 يونيو 2020؛
6. تأجيل تاريخ التصريح بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين يرغبون في ذلك، من أخر أبريل الى 30 يونيو 2020؛

7. إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صُرِف لفائدة المأجورين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من طرف مشغليهم في حدود 50 في المائة من الراتب الشهري الصافي المتوسط؛
8. تجنيب المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية، غرامات التأخر في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته؛
9. تمكين الشركات المجهولة الاسم من عقد اجتماع أجهزتها التداولية عن بعد في ظروف الحجر الصحي، ولاسيما فيما يتعلق بحصر الحسابات؛
10. وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد 19" يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم. ويمكن تسديد هذا القرض، الذي انطلق تفعيله ابتداء 27 أبريل 2020، على مدى 3 سنوات مع فترة سماح مدتها سنة واحدة.
11. إقرار معالجة محاسباتية استثنائية للتبرعات والتكاليف المرتبطة بفترة حالة الطوارئ الصحية بتوزيعها على مدى 5 سنوات. وقد اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة هذا القرار.

السيدات والسادة،

تحرص لجنة اليقظة الاقتصادية على التتبع الدقيق لوضعية الاقتصاد الوطني، واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان صموده في مواجهة هذه الأزمة بما يلزم من السرعة والفاعلية على مستوى اتخاذ القرارات وتفعيلها. ولايمكنني هنا إلا التأكيد مرة أخرى على تعبئة كل القطاعات الحكومية من خلال هذه اللجنة من أجل التجاوب والتعاطي بكل مسؤولية مع ما تمليه هذه الظرفية الصعبة واتخاذ ما يلزم من التدابير لمواجهة آثار هذه الأزمة.

فبالموازاة مع الإجراءات الاستعجالية التي تم اتخاذها لدعم الشركات والأسر للتخفيف من آثار الأزمة وتطبيق حالة الطوارئ الصحية، تم التوافق في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية على منهجية للتفكير الاستباقي تنبني على وضع السيناريوهات الممكن تنفيذها بالنسبة للمرحلتين القادمتين. وتتعلق المرحلة الأولى بالعودة التدريجية لمختلف القطاعات إلى ممارسة أنشطتها في إطار التنسيق مع استراتيجية رفع حالة الطوارئ الصحية، في حين تتعلق المرحلة الثانية بتنزيل الآليات الملائمة والمتجددة التي ستمكن من وضع الاقتصاد الوطني في منحى للنمو القوي والمستدام، في مرحلة ما بعد أزمة كوفيد-19.

وقد شرعت لجنة اليقظة الاقتصادية في الانكباب على بلورة خطة إنعاش شمولية ومتناسقة للاقتصاد الوطني. وسترتكز هذه الخطة على إعداد خطط إنعاش على المستوى القطاعي، تأخذ بعين الاعتبار الفترة الخاصة لإعادة استئناف كل قطاع من هذه القطاعات لنشاطه حسب خصوصياته.

وخلال اجتماعها المقبل، ستتدارس اللجنة، في مرحلة أولى، آليات التمويل طويلة الأجل، الملائمة لكل قطاع بغية دعم إنعاش المقاولات الكبرى، والتي ستكون مشروطة بتقليص آجال الأداء. كما سيتم تدارس آليات مواكبة استئناف أنشطة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية. في حين سيتم التداول بشأن آليات تحفيز الطلب خلال الاجتماعات القادمة للجنة، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المنتوج المحلي.

وما من شك بأن إعطاء انطلاقة جديدة وقوية للاقتصاد الوطني لن تتم إلا من خلال تعبئة الموارد الضرورية والحرص على أن تعطى الأولوية في صرفها للاقتصاد الوطني والمواطن المغربي. وهذا ما نقوم به الآن في إطار الاجتماعات مع مختلف القطاعات

الوزارية من أجل إرساء تدبير أمثل للإنفاق العمومي في هذه الفترة الاستثنائية، وتوجيهه نحو الأولويات المرتبطة بتدبير أزمة جائحة كورونا، وتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الأزمة من خلال دعم الشركات الوطنية والمنتوج الوطني والإبقاء على القيمة المضافة محليا.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالمجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع المالي، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، وجامعة غرف الصناعة التقليدية، وصندوق الضمان المركزي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل إنجاح كل التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة المرتبطة بكوفيد-19 تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

ولا يسعني كذلك إلا أن أوجه تحية إكبار وتقدير، لكل الجنود المتواجدين في الخطوط الأمامية لمواجهة هذا الوباء، ولاسيما الأطر الصحية المدنية والعسكرية، والسلطات المحلية، والقوات المسلحة الملكية ،والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وعمال النظافة وحفظ الصحة ،وكل المستخدمين في القطاعات الحيوية لضمان التموين، واستمرارية الخدمات ا لأساسية.
كما أ نوه بالتزام عموم المواطنين والمواطنات، بإجراءات الحجر الصحي، لتجاوز هذه المرحلة الصعبة.

السيدات والسادة،

من المؤكد أن النهج الاستباقي الذي تعامل به المغرب في تدبير الأزمة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله والذي كان محط إشادة على المستوى الدولي، والدينامية التي برزت في بلادنا خلال هذه الظرفية تظل حافلة بالدروس والعبر

الإيجابية. فعودة روح المواطنة المسؤولة، وإحياء الثقة بأبعادها المتعددة، فضلاً عن تعزيز روابط التضامن، كلها قيم للسمو والتقدم يجب الحفاظ عليها وتوطيدها.

وفي هذه الظرفية الاستثنائية التي تتطلب منا جميعاً نكران الذات و التفاني من أجل الصالح العام يتوجب علينا أن نثمن هذه القيم ونؤسس للمستقبل بناء على هذه الإنجازات الإيجابية، ونجعلها أساس النموذج التنموي لبلادنا التي تملك كل المقومات والإمكانات للخروج منتصرةً من هذه الأزمة، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

نص مشروع المرسوم بقانون رقم 2.20.320
يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع مرسوم بقانون رقم 2.20.320
يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

﴿كما وافقت عليه اللجنة في 07 أبريل 2020﴾

الحبيب المالكي
رئيس مجلس النواب

مشروع مرسوم بقانون رقم 2.20.320
يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

رئيس الحكومة؛

بناء على الدستور، ولا سيما الفصل 81 منه ؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) ؛

وعلى قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.125 بتاريخ 16 من ربيع الآخر 1441 (13 ديسمبر 2019)، لا سيما المادة 43 منه ؛

وبالنظر إلى ما تقتضيه الضرورة الملحة من تدابير يجب اتخاذها لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة بتاريخ 12 من شعبان 1441 (6 أبريل 2020) ؛

وباتفاق مع اللجنتين المعنيتين بالأمر في مجلس النواب ومجلس المستشارين،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يمكن تجاوز سقف المبلغ المنصوص عليه في المادة 43 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، والمقدر للمداخيل المسجلة بالفصل 1.1.0.0.0.13.000 المصلحة 8500 (طبيعة المورد 22) من الميزانية العامة : «حصيلة الاقتراض- مقابل قيمة الاقتراضات الخارجية».

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم بقانون بالجريدة الرسمية، ويعرض على البرلمان قصد المصادقة عليه خلال دورته العادية الموالية.

ورقة إثبات

حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 4 ماي 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

دراسة الانعكاسات الاقتصادية والمالية لتفشي فيروس كوفيد 19 على بلادنا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2019- 2020

دورة أبريل 2020

اجتماع رقم : .....

الساعة : من 11h30 إلى 11h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 8

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 7

عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة 1

عدد المعتذرين: 0

المدة الزمنية : 1 سا

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد محمد الحمامي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد ة عائشة أيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 4 ماي 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

دراسة الانعكاسات الاقتصادية والمالية لتفشي فيروس كوفيد 19 على بلادنا.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد الحو المربوح	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 4 ماي 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

دراسة الانعكاسات الاقتصادية والمالية لتفشي فيروس كوفيد 19 على بلادنا.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رجاء الكتاب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

ملحق:

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية عن مشروع المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع مرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

تدارست اللجنة مشروع المرسوم بقانون المذكور في اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 7 أبريل 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة وبحضور السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وذلك طبقا للفصل 81 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

في البداية، قدم السيد الوزير عرضا أوضح من خلاله أنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد- 19" على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية، يتوقع أن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين في الخارج ، مما سيعمل على الحد من إمكانات تغطية التزامات البلاد اتجاه الخارج إضافة إلى إضعاف قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجات البلد من مواد أساسية وغذائية وطاقية مستوردة من الخارج.

وللحد من هذه التداعيات السلبية، أفاد أنه يتوجب اتخاذ إجراءات استعجالية تستهدف جلب مبالغ مهمة من العملة الصعبة وضخها في الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الرفع من مبالغ الاقتراضات الخارجية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع المرسوم بقانون فرصة عبر خلالها السادة المستشارون عن اعتزازهم بالمقاربة الاستباقية التي اتخذتها بلادنا، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، من خلال مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، سواء فيما يتعلق بإقرار حالة الطوارئ الصحية في البلاد، للحد من تفشي الوباء، أو توفير المستلزمات الطبية، أو المستلزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية المواكبة لحالة الطوارئ الصحية، واللازمة لإحتواء الظروف الاقتصادية الخاصة التي يمر منها الاقتصاد الوطني.

كما ثمن السادة المستشارون المبادرة الملكية بإحداث صندوق في شكل حساب خصوصي لمواجهة جائحة كورونا، منوهين بحجم المساهمات في هذا الحساب والحماس الوطني الإرادي لدعمه من جانب المؤسسات والأشخاص والرأسمال الوطني، وبتشبث الشعب المغربي بقيم التضامن والتكافل والتضحية، فضلا عن توجيه تحية إكبار وتقدير لتضحيات وجهود الأطر الطبية وشبه الطبية، المدنية والعسكرية، وموظفي الوقاية المدنية، والقوات المسلحة الملكية، ورجال ونساء السلطة، والأمن الوطني، والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال ونساء التعليم، وفئة التجار والفلاحين، والنساء والرجال العاملين في مجال النظافة، وكل فئات الشعب المغربي المتواجدة في الخطوط الأمامية لمواجهة هذا الوباء.

هذا، وطالب السادة المستشارون بضرورة بدل مجهود إضافي على مستوى التواصل الحكومي مع الرأي العام، مستحضرين بعض الارتباك في الإعلان عن ثمن بيع الكمامات الواقية، كما تمت الإشارة أن الأرقام التي تدلي بها وزارة الصحة بخصوص الحالات المسجلة سواء المصابة أو المتوفية أو المتعافية من الوباء خلال ندواتها الصحفية تبقى جافة وشاملة، مما يستدعي بدل المزيد من المجهودات في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، استنكر أحد السادة المستشارين الأنانية والانتهازية التي عبرت عنها بعض المدارس الخصوصية والمصحات الخاصة بمطالبتها بدعم الدولة في ظل الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد، مشيرا في نفس السياق أن مجموعة من المقاولات التي استفادت من امتيازات ضريبية أو إعفاءات لم تساهم في هذا الصندوق، حيث تمت المطالبة بضرورة مساهمتها على غرار باقي المقاولات المواطنة.

كما تم التساؤل عن مآل الأشخاص الذين تجاوزت مدة صلاحية بطائقهم لراميد تاريخ 31 دجنبر2019، معزيا أسباب عدم تجديد الوثائق إما للأشخاص أو الإدارة في بعض الأحيان نظرا لعدم توفرها على التجهيزات الكافية، فضلا عن طرح إشكالية غياب الوكالات البنكية ووكالات الأداء في البوادي، بالإضافة على عدم القدرة على التنقل الى المدن أثناء حالة الطوارئ الصحية.

وفي نفس السياق، تمت المطالبة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأجراء المتوقفين عن العمل خلال شهر فبراير، مما يجعل هذه الفئة غير مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي عدم إمكانية الاستفادة من الإعانات.

وبخصوص القرار المتعلق بإجبارية ارتداء الكمامات خارج المنزل، تمت الإشارة إلى عدم توفرها بالشكل الكافي في بعض المناطق ضمان حق المواطنين في الوقاية من الوباء من جهة، ولتفادي الوقوع تحت طائلة جزاء عدم إرتدائها أثناء الخروج من المنزل في الحالات الاستثنائية المسموح بها قانونا من جهة، كما أن بعض التجار لا يلتزمون بالثمن المعلن عنه من طرف الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن البلاد تعيش ظرفية استثنائية بسبب الأزمة الصحية، والأولوية تعطى لما هو صحي، مشيرا أن تأثيرات هذا الوباء تطال الاقتصاد المغربي وتوقف الشركات والمقاولات جزئيا أو كليا، مما ينعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين بسبب التوقف عن العمل، مضيفا أن التدابير الحكومية تركز على الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي.

كما أفاد أن الأهم في الوقت الراهن هو حجم الاحتياطيات من العملة الصعبة لمواجهة الأزمة، مشيرا أن مداخيل المغرب من العملة الصعبة تقوم على السياحة والاستثمارات الأجنبية وتحويلات مغاربة الخارج والصادرات الصناعية، وهذه الموارد كلها متوقفة باستثناء الفوسفاط والصناعات الغذائية.

هذا وأكد السيد الوزير أن ما يقع اليوم في المالية العمومية بسبب تأثيرات فيروس كورونا إذا لم يتم تدبيره بشكل جيد فإنه سيجعل سيادة البلاد في خطر، مشيرا أن الحكومة لا يمكنها

أن تعرض مشروع قانون مالية تعديلي على المؤسسة التشريعي لإعتبارات موضوعية، حيث أوضح أن هذا الأخير يقوم على فرضيات، وهذه الفرضيات يجب أن تكون معقولة، مضيفا أن الإشكال يرجع إلى غياب رؤية شاملة حول هذه الجائحة وعدم معرفة مداها الزمني، وكذا عدم معرفة الوضعية التي ستكون عليها اقتصاديات الدول الشريكة.

وبخصوص التقليص من النفقات، أفاد أن هذا الإجراء تم الإتفاق على أن يتم بقرار مشترك مع كل قطاع، مبرزا أنه لا يمكن أن يكون قرارا أحاديا،حيث سيتم النظر إلى كل قطاع على حدة، مع تحديد الأولويات والاستثمارات المهمة بالنسبة لكل قطاع حكومي، وكذلك تحديد الاستثمارات التي تحتاج إلى العملة الصعبة.

كما أضاف أن الحكومة ستعلن قريبا عن كيفية استفادة العاملين في القطاع غير المهيكل من مساعدات الصندوق، مشيرا أن عدد الأجراء الذين صرحت المقاولات بتوقفهم عن العمل بلغ 81.000 أجيرا، وقد بدؤوا بالتوصل بالمساعدة.

هذا، وفي اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 7 ابريل 2020، وافقت اللجنة على مواد مشروع مرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، وعلى مشروع مرسوم بقانون برمته، بالإجماع بدون تعديل.

مقرر اللجنة

عبد الصمد مريمي